مركز رواق بغداد للسياسات العامة
Rewaq Baghdad center for public Policy

فخ الاستنزاف.. خطوات الكاظمي لمواجهة الجماعات المسلحة

محمد نعناع

مقدمة

التهدئة والمواجهة

"التهدئة هي الاسم الحركي للعجز العسكري" هكذا ينظر قادة كبار حسموا المعارك عن طريق المواجهة المباشرة مع من يقف في طريق تقوية حكومتهم، هكذا كان يفكر ماركوس اوريليوس والاسكندر المقدوني وعبد الملك بن مروان وسليمان القانوني، وآخرين... لكن بابا الفاتيكان المثير للجدل الكسندر السادس بورجيا كان أكثر الذين انتصروا في معارك لم يخضها مباشرة، كدخول الجيش الفرنسي بقيادة الملك شارل إلى روما محتلا لها والخروج منها خاضعا لسلطة البابا ومباركا لخوض معارك تحالفية تحت التاج البابوي، وهكذا تعامل الأب المقدس مع أغلب الممالك والامارات التي تحيط بروما ومنها التهدئة الانتهازية مع فلورنسا التي كان يديرها فعليا نيقولو ميكافيلي باسم عائلة ميديتشي.

إذن لدينا نظريتان في المواجهة، إحداهما: المواجهة المباشرة باستخدام السلاح لإخضاع الخصم الذي يمنع تقوية الدولة، وثانيهما: نظرية الاستنزاف التي تركّز على الضربات الخاطفة تحت الحزام، وعلى العمليات النفسية المصاحبة لمتواليات دعائية تستهدف استقطاب الجماهير لمشروع الدولة ليحلّ محل مشروع الفاعلين غير الحكوميين الذين يتمعتون أيضا بمسار استقطابي من نوع آخر قد يكون قائماً على الولاء العقائدي أو الايديولوجي أو النفعي.

صداع الحاضنات المزمن

وبقدر ما للتهدئة المقترنة برفع مستوى الاحتياطات تحسبا لاختراقات بنيوية لجسد الدولة فائدة كبرى كرضا عامة الناس ورجال الأعمال على الحكومة لمنحهم الاستقرار والطمأنينة، فإنَّ للتهدئة وجهاً آخر تستغله الجماعات المنفلتة لتسيير عملياتها تحت جنح الليل، محمية بغطاء عقائدي وحاضنة اجتماعية مقتنعة بأفعالها ومبادرة لدعمها. وهنا يتحوّل الاستنزاف إلى استنزاف معاكس تفقد الدولة بسببه هيبتها وقدرتها وتصبح في

قفص اتهام خانق وهو قفص التقصير والقصور عن تأدية مهامها، وذلك سيؤدي إلى استنزافها على جميع الأصعدة لا سيما خسارتها لرصيدها من الدعم الشعبي.

الردع المتذبذب

وفي مسألة مواجهة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي للجماعات المسلحة التي تنفذ مشروعها الخاص خارج إطار الدستور والقوانين النافذة، بل حتى فوق حسابات التفاهمات السياسية يبرز عنصر المبادرة المفضي إلى حسم لعبة المغالبة كعنصر حاسم وأحيانا "لحظي" لصياغة معادلة "التفوق المرحلي"، فهذه الجماعات المسلحة تستهدف المواقع الاجنبية الدولية التي تلتحف بغطاء المؤسسات الوطنية كمطار بغداد والقواعد العسكرية والبعثات الدبلوماسية، فتسعى الحكومة بأجهزتها الأمنية والاستخبارية إلى كشف منصات الصواريخ قبل انطلاقها لتحقيق هدفين؛ الأول: قدرتها على مواجهة أساليب الجماعات المسلحة ميدانيا وتتفوق عليها استخباريا، والآخر: إرسال رسائل إلى المعنيين بأنّها تواجه هذه الجماعات وهي غير ساكتة على تحركاتها مهما تعددت استهدافاتها.

ومع أنّ عملية إبطال إطلاق القذائف الصاروخية تصيب مرة وتخيب أخرى، الا أنّ لعبة الاستنزاف في صالح الحكومة حتى الآن، لأنَّها تمثّل المسار الرسمي والخيار القانوني للدولة، نائية بنفسها عن الصراعات الإقليمية والدولية، وعلى الطرف الآخر تمثّل الجماعات المسلحة خط التمثيل العقائدي للشعب الذي يرفض الهيمنة الخارجية الاجنبية، وتظهر هذه الجماعات تهاون الحكومة العراقية في حسم هذه الهيمنة رغم إضرارها بالسيادة الوطنية وتعكيرها لعلاقات الجوار العراقي، غير أنَّ هذا المسار الذي تدّعيه الجماعات المسلحة مخترم أصلا بلحاظ تحركات وخطابات ومواقف المرجعية الدينية في النجف الاشرف التي تركّز على تقوية الدولة وأنّها الوحيدة التي يجب أن تدير الملفات السياسية والأمنية والخدمية، لأنّها تمثّل الشعب وهي التي تصنع الاستقرار للجميع بدون صياغة تفضيلات خاصة أو خلق قناعات متباينة تخدم مشاريع خارجية.

مركز قوى واحد فوق الجميع

لماذا يجب مواجهة الجماعات المسلحة؟ وهل المواجهة والصدام حتميان واقعان لا محالة؟ أم بالإمكان صياغة مسار وطني يجمع الحكومة والجماعات المسلحة لتقوية الدولة وخدمة المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم؟

بشكل عام لا بدّ أن تنتظم جميع الفعاليات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية بيد الحكومة، وفي الوقت تتعاظم الحاجة إلى وجود مركز قوى واحد يتحكّم في مسارات الاستقرار والاستقلال، وفي حالة وجود وسط متعدّد ناقل للاختلافات بكل أنواعها، ووجود جماعات مسلحة تعمل على اصطباغ هذا الوسط بصبغة واحدة ستخلق بالضرورة فوضى متنقلة لا تستقر في مكان واحد أو تعالج بنوع واحد من العلاجات العميقة أو المرحلية، بمعنى آخر هذه المواجهة مع مركز القوى الذي يجب أن يتحكّم في الأمور ستخلق في إطار معادلة لا تختلف ولا تتخلَّف، تتشابه مقدماتها مع نتائجها وسيكون حتميا على مركز القوى وهو الحكومة مواجهة من يريد أن يسلب قراره للتحكم بما هو حقّ له، وهذا ما يحدث الآن، الجماعات المسلحة تستهدف الوجود الاجنبي الذي يعوّل على دور حكومي لإيقاف هذه الاستهدافات، متّهما من يقوم بها بأنّهم امتداد لمشروع خارجي، ومما يقوي الاتهامات الاجنبية لهذه القوى هو عدم محاولتها التنسيق مع الحكومة في عملية إجلاء واسع للوجود الاجنبي المتّهم هو الآخر بانتهاك السيادة العراقية وعدم احترام خيارات الحكومة، لكن هذا الاصطدام الحتمي الذي يصفه كثير من الخبراء بأنَّه واقع لا محالة؛ سيفرض على الحكومة اختيار طرفها الذي تقف معه وستختار من يقوّي دورها ويلبي احتياجاتها، هكذا ينظر الكاظمي لمسار الأحداث، وهكذا يدعوه فريقه الاستشاري للتفكير، لذلك تراهم يمهدون ضمن حملة إعلامية منسقة إلى إعادة صياغة إدراك العراق لوجوده ضمن البيئة الاقليمية والدولية.

موقف القوى السياسية الشيعية

وبناءً على ذلك فإنّ الحكومة والجماعات المسلحة لن يتوصلا إلى انسجام أو توافق على دور وطني ويجتمعان على طاولة واحدة لمواجهة التحديات الراهنة، فماذا سيكون موقف الأطراف السياسية التي ترتبط مع هذه الجماعات المسلحة؟

لقد تحوّلت القوى السياسية الشيعية خلال أقل من عام من داعمٍ وحامٍ لمنصب رئيس الوزراء إلى منتقدٍ ومهدّدٍ ومبتزٍ وبالتحديد مع الكاظمي الذي شحذت كل السيوف

للوقوف بوجهه بسبب موقفه من الجماعات المسلحة التي وجدت نفسها مهدّدة بعمليات مداهمة تستهدف تطويق تحركاتها وإفشال دورها في مشروع الممانعة الدولي، مما يعني حصول فجوة في الجغرافيا والديموغرافيا الممتدة من طهران إلى بيروت مروراً ببغداد ودمشق.

في مسألة الانتخابات التي ينبغي أن تكون مبكّرة وقعت القوى السياسية الشيعية في كماشة خلقت لها وضعاً محرجاً لا تحسد عليه، فلا هي مع إجراء الانتخابات بسبب المناخ الشعبي الناقم الذي شوّه صورتها وأسقط سمعتها، ولا هي مع إبقاء الكاظمي الذي يستهدف تقويض سلطتها والحط من منزلتها وإظهارها أمام الرأي العام العراقي والدولي عبارة عن كتل فاسدة وفاشلة تخاف من فتح ملفات فسادها ومطاردة مسؤوليها الفاشلين الذين ترفع صورهم يوميا في ساحات الاحتجاج ممهورة بعلامات الاستنكار وموصوفة بشعارات الفشل والخراب، أصبحت الجماهير كالبحر أمامهم والكاظمي كالسيل من خلفهم، ويبدو بسبب هذه المعادلة يفضّل مصطفى الكاظمي عدم المواجهة لأنَّه يظن أنَّ الاستنزاف في صالحه، فهو يرى أن تغطية هذه القوى لنفسها بعباءة الحشد الشعبي المبارك لن تستمر طويلا وأنَّ ما يسمى "الإصلاح النشوئي - evolutionary security sector reform" للحشد الشعبي والمنظومة الأمنية قادم لا محالة، ويبدو أنّه مدعوم داخليا وخارجيا، فالخطوات لا بدّ أن تسير باتجاه كسب الشارع العراقي عن طريق تلبية مطالبه وتقديم ما يلزم من الخدمات وما يتيسر من الاحتياجات الضرورية، وكذلك كسب القوى السياسية الوطنية للحفاظ على غطاء سياسي وبرلماني إن لم نقل يدعم فلا يعرقل التحركات التي تقوّض سلطة وسيطرة ونفوذ الجماعات المسلحة ومشايعيها ومتابعيها والمرتبطين بها سياسيا وعقائديا.

الامتحان العسير قبيل الاستحقاق الانتخابي

أرسل الكاظمي رسالة واضحة للشعب ولمراكز القوى المختلفة بأنَّ هذه الجماعات تتحكّم باقتصادكم لذلك سأوقف تحكّمها بالسيطرة على المنافذ والموانئ، وسأفصل بينها وبين حاضناتها العشائرية وأخمد نار حراباتها، وأواجهها بالبروباغاندا نفسها التي تستغل الناس من خلالها.

السؤال هنا إلى أي مدى سيحقّق الكاظمي نتائج متقدمة في امتحانات المواجهة العسيرة قبيل الانتخابات ليخلق مناخا داعما لقراراته الأعمق والأهم؟ قرارات تطبّق بحذافيرها بسرعة البرق بدون تحريف مضامينها او تسويف تطبيق إجزاء منها على طريقة "ما يخلونه يشتغل"، تلك الاسطوانة المشروخة المزعجة التي ملّ الناس من سماعها؟!

بيد الكاظمي أوراق قوة كثيرة للاستمرار بنفس طريقة المواجهة، طريقة الضرب غير المباشر، وقد تكون طريقة محدودة النتائج على المستوى القريب، لكن قد تتعاظم هذه النتائج متعاضدة مع أخطاء فادحة تقوم بها هذه الجماعات المسلحة التي أصبحت أخطاؤها كثيرة وزلاّتها معروفة ويعمل فريق الكاظمي الإعلامي على تضخيمها ضمن استراتيجية إظهار الجماعات المسلحة كمعتدية كما جرى في عملية استهداف قوات عراقية خلال استهدافات المقرات والارتال الامريكية، وهذا ما سيجلب الدعم أو التعاطف مع حكومة الكاظمي داخليا عبر الدعوة إلى منع أي استهداف للقوات العراقية، وخارجيا بوصف حكومة الكاظمي تعاني من تهديد من جماعات خارجة عن القانون ويجب الوقوف معها وهذا ما صاغته النخب الامريكية أثناء زيارة الكاظمي لواشنطن، إذ دعت إلى دعم حكومة الكاظمي وعدم الضغط عليها لأنَّها في موقف صعب وتؤدي ما تستطيع لوقف تحركات الخارجين على القانون، وتعدّى هذا الموقف إلى عدم الإصرار على تلقين الكاظمي حول وضع الحشد الشعبي والمطالبة بحلّه أو نزع سلاحه بل الاكتفاء بترتيب أوضاعه بما يلائم القانون والحاجة لخدماته، وأنَّ المطلوب تحييد الجماعات التي تسيطر عليه او تستغل سمعته الحسنة، فهو قوة متميّزة كان لها شرف الانتصار على تنظيم داعش الاجرامي.

الاغتيالات والاحتجاجات والمرجعية

وبإمكان الكاظمي أيضا التركيز على مطالب المرجعية بكشف المتسببين بقتل المتظاهرين والناشطين والمحللين، والأخذ بهذا المسار قانونيا وتحقيقيا سيوفر للكاظمي ضغطا مناسبا على الجماعات المسلحة، فقد تحوّل ملف الاغتيالات من اتهام الحكومة إلى اتهام الجماعات المسلحة، فسابقا لا سيما في فترة الصراع الطائفي ووصولا لقمع الاحتجاجات؛ كانت السلطة هي المتهمة بالتصفيات والاغتيالات، والآن

أصبحت الحكومة والمقربون منها المستهدفين بهذه الاغتيالات السياسية، بالإضافة إلى استهداف قوى الاحتجاج التي تحمل مشروعا مغايرا لمشروع الجماعات المسلحة.

قرارات دولية تؤثر في الخيارات العراقية

وأخيراً.. يبقى الهاجس الأكبر والملف الأعمق الذي لا يستطيع لا الكاظمي ولا أي زعيم آخر التحكم بمساراته هو حالة الاستنزاف الدولي التي تتجاوز قدرات الكاظمي والدولة العراقية بأكملها حاليا، وبالنسبة لواشنطن فإنَّ الجماعات المسلحة في العراق ليست أولوية بلحاظ الداخل العراقي، بل هي أولوية في مواجهة إيران في العراق وسوريا ولبنان من أجل استنزافها، لأنَّ امريكا تستنزف إيران عن طريق الانفاق على هذه الجماعات المسلحة، فقرار واشنطن بلحاظ طهران سيؤثر في حسابات العراق الداخلية حتما وبدون أخذ أي إذن بكيفية تطبيق هذا القرار كما جرى في حادثة استهداف سليماني والمهندس، وكذلك عمليات وتحركات طهران ضد واشنطن في العراق وسوريا ولبنان حتما لن تضع بعين الاعتبار موقف الحكومة العراقية، كما جرى باستهداف قاعدة عين الاسد، ولكن يبقى ترتيب الجبهة الداخلية وانسجام القوى الوطنية وتقوية مؤسسات الدولة أمرا مطلوبا بل ملحا للوصول إلى مستوى من القدرة الرادعة والقوة المانعة من أجل عراق مستقل يملك قراره بيده.